

Distr.: General
3 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل طيه إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، لعام ٢٠١٩ (انظر المرفق). واعتمد مؤتمر العمل الدولي الإعلان في دورته ١٠٨، التي عقدت في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، برئاسة السفير جان - جاك إليجيه، مديرية العمل، أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية. ويحدد الإعلان الأولويات لتأمين مستقبل عمل يتسم بالعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع في وقت يشهد فيه عالم العمل تغيرا غير مسبوق وتحديات استثنائية.

واعترافا بأهمية المسائل المتعلقة بمستقبل العمل بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن اتساق السياسات عموما، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) يورغ لاوبر

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

مؤتمر العمل الدولي

إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل

إن مؤتمر العمل الدولي، المنعقد في جنيف في دورته الثامنة بعد المائة بمناسبة مئوية منظمة العمل
الدولية،

وإذ يضع في اعتباره أن التجربة المستخلصة من القرن الماضي أكدت أن العمل المستمر والمتضافر
الذي تؤديه الحكومات وممثلو أصحاب العمل وممثلو العمال، أساسي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية
والديمقراطية وتعزيز السلام العالمي والدائم؛

وإذ يقتر بأن هذا العمل أحدث إنجازات تاريخية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي،
أفضت إلى إرساء ظروف عمل أكثر إنسانية؛

وإذ يضع في اعتباره كذلك أن استمرار الفقر وأوجه انعدام المساواة والظلم والنزاعات والكوارث
وغير ذلك من حالات الطوارئ الإنسانية في الكثير من أنحاء العالم، تشكل تهديداً لهذه الإنجازات
ولضمان تقاسم الازدهار وتحقيق العمل اللائق للجميع؛

وإذ يعيد التذكير والتأكيد على الأهداف والأغراض والمبادئ والولاية المنصوص عليها في
دستور منظمة العمل الدولية وإعلان فيلادلفيا (١٩٤٤)؛

وإذ يشدد على أهمية إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل
(١٩٩٨) وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عوالة عادلة (٢٠٠٨)؛

وإذ تحذوه حتمية تحقيق العدالة الاجتماعية التي أبصرت منظمة العمل الدولية النور استلهاماً بما
قبل مائة عام، ويحدوه الاقتناع بأن الحكومات وأصحاب العمل والعمال في العالم يملكون بين أيديهم زمام
تنشيط المنظمة ورسم معالم مستقبل عمل يحقق الرؤية التي تأسست عليها؛

وإذ يتسلم بأن الحوار الاجتماعي يسهم في تماسك المجتمعات ككل وأنه أساسي لاقتصاد
منتج ومجدٍ؛

وإذ يقتر أيضاً بأهمية الدور الذي تضطلع به المنشآت المستدامة، بوصفها مولدة للعمالة وحافزة
للابتكار والعمل اللائق؛

وإذ يؤكد من جديد أن العمل ليس بسلعة؛

وإذ يلتزم بتحقيق عالم عمل خالٍ من العنف والتحرش؛

وإذ يشدد أيضاً على أهمية تعزيز التعددية، لا سيما في عملية رسم معالم مستقبل العمل الذي
نبغية وفي مواجهة تحديات عالم العمل؛

وإذ يناشد جميع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية أن تعيد التأكيد على التزامها الراسخ وأن تنشّط جهودها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام العالمي والدائم، وهو ما اتفقت عليه في عام ١٩١٩ و عام ١٩٤٤؛

وإذ يجدوه المحرص على أن تكون الإدارة السديدة لمنظمة العمل الدولية ديمقراطية، عن طريق ضمان تمثيل عادل لجميع الأقاليم وإرساء مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء؛

يعتمد في هذا اليوم الحادي والعشرين من حزيران/يونيه من عام ألفين وتسعة عشر إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.

أولاً

يعلن المؤتمر:

ألف - أنّ منظمة العمل الدولية تحتفل بمئويتها في وقت يشهد تغيراً تحويلياً في عالم العمل، تحفزه الابتكارات التكنولوجية والتحولات الديمغرافية وتغير البيئة والمناخ والعولمة، وفي وقت يشهد أيضاً استمرار أوجه انعدام المساواة التي تخلف آثاراً عميقة على طبيعة ومستقبل العمل ومكانة الناس وكرامتهم فيه.

باء - أنه لا بد من التحرك على وجه السرعة لاقتناص الفرص ومواجهة التحديات من أجل رسم معالم مستقبل عمل عادل وشامل وآمن تترافق معه العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وفرص العمل اللائق للجميع.

جيم - أنّ مستقبل عمل من هذا القبيل هو أساسي لتحقيق تنمية مستدامة تضع حداً للفقر ولا تترك أحداً خلف الركب.

دال - أنه لا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تمضي قدماً في القرن الثاني من عمرها، بعزم لا هوادة فيه في الوفاء بولايتها الدستورية سعياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق مواصلة تطوير نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، الذي يضع حقوق العمال واحتياجات جميع الناس وطموحاتهم وحقوقهم في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هاء - أنّ نمو المنظمة على مر السنوات المائة الماضية في اتجاه تحقيق العضوية العالمية، إنما يعني أنّ في الإمكان تحقيق العدالة الاجتماعية في جميع أقاليم العالم وأنّ مساهمة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية مساهمة كاملة في هذا المسعى لا يمكن أن تكون مضمونة إلا عن طريق مشاركتها الكاملة والمتساوية والديمقراطية في الإدارة السديدة الثلاثية للمنظمة.

ثانياً

يعلن المؤتمر:

ألف - أنه لا بد لمنظمة العمل الدولية، عند وفائها بولايتها الدستورية ومراعاة التحولات العميقة في عالم العمل ومواصلة تطوير نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، من أن توجّه جهودها نحو ما يلي:

- ”١“ ضمان انتقال منصف إلى مستقبل عمل يساهم في التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ”٢“ تسخير أقصى طاقات التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية، بما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي، من أجل تحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة، بما يضمن الكرامة وتحقيق الذات بالترافق مع حصول الجميع على قسط عادل من المنافع؛
- ”٣“ تعزيز اكتساب المهارات والكفاءات والمؤهلات في صفوف جميع العمال على مدار حياتهم المهنية، باعتبار ذلك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الحكومات والشركاء الاجتماعيين، توجيهاً لما يلي:
- معالجة فجوات المهارات الموجودة والمحتملة؛
 - إيلاء اهتمام خاص بهدف توفير أنظمة تعليم وتدريب تستجيب لاحتياجات سوق العمل، وتراعي تطور العمل؛
 - تعزيز قدرة العمال على الاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق العمل اللائق؛
- ”٤“ وضع سياسات فعالة ترمي إلى توليد العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وفرص العمل اللائق للجميع، ولا سيما تسهيل الانتقال من التعليم والتدريب إلى العمل، وتنطوي على تشديد على الإدماج الفعال للشباب في عالم العمل؛
- ”٥“ دعم التدابير الرامية إلى مساعدة العمال المسنين على توسيع نطاق خياراتهم والاستفادة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة أمامهم للعمل في ظروف منتجة وصحية وذات نوعية جيدة حتى يبلغوا سن التقاعد ويتمكنوا من التمتع بشيخوخة نشطة؛
- ”٦“ تعزيز حقوق العمال باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً لتحقيق نمو شامل ومستدام، مع التركيز على الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحقوق في المفاوضات الجماعية، باعتبارهما من الحقوق التمكينية؛
- ”٧“ تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل من خلال برنامج تحويلي وإجراء تقييم منتظم من شأنه أن:
- يضمن تكافؤ الفرص والمشاركة المتساوية والمساواة في المعاملة، بما في ذلك الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية، للنساء والرجال،
 - يمكن من تحقيق تقاسم أكثر توازناً للمسؤوليات العائلية،
 - يوفر مجالاً لتحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة عن طريق تمكين العمال وأصحاب العمل من الاتفاق على حلول، بما في ذلك بشأن وقت العمل، تراعي احتياجاتهم ومنافعهم،
 - يعزز الاستثمار في اقتصاد الرعاية،

”٨“ ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في عالم العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى غيرهم من الأشخاص في أوضاع استضعاف؛

”٩“ دعم دور القطاع الخاص باعتباره مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف، من خلال تعزيز بيئة مؤاتية لتنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة، ولا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، فضلاً عن التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي واقتصاد التضامن، بغية توليد العمل اللائق والعمالة المنتجة وتحسين مستويات المعيشة للجميع؛

”١٠“ دعم دور القطاع العام بوصفه صاحب عمل هاماً ومقدماً للخدمات العامة الجيدة؛

”١١“ تعزيز إدارة العمل وفتيش العمل؛

”١٢“ ضمان أن تكون الأشكال المتنوعة لترتيبات العمل ونماذج الإنتاج ومشاريع الأعمال، بما في ذلك في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية، حافزاً للفرص الكفيلة بتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتوفير العمل اللائق وتؤدي إلى العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية؛

”١٣“ القضاء على العمل الجبري وعمل الأطفال وتعزيز العمل اللائق للجميع وتدعيم التعاون العابر للحدود، بما في ذلك في مجالات أو قطاعات ذات تكامل دولي عالٍ؛

”١٤“ تعزيز الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وإيلاء الاهتمام في الوقت ذاته للمناطق الريفية؛

”١٥“ وضع وتعزيز نُظم للحماية الاجتماعية تكون مناسبة ومستدامة ومكيفة مع التطورات في عالم العمل؛

”١٦“ ترسيخ أنشطتها والارتقاء بها في مجال هجرة اليد العاملة عالمياً، استجابة لاحتياجات الهيئات المكونة، والاضطلاع بدور ريادي بشأن العمل اللائق في هجرة اليد العاملة؛

”١٧“ تكثيف المشاركة والتعاون في النظام متعدد الأطراف، بغية تعزيز اتساق السياسات، تمشياً مع الاعتراف بما يلي:

- العمل اللائق أساسي للتنمية المستدامة والتصدي لانعدام المساواة في المداخل والقضاء على الفقر، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق المتأثرة بالنزاعات والكوارث وغير ذلك من الحالات الإنسانية الطارئة،

- في خصم ظروف العولمة يشكل تحلف بلد من البلدان عن اعتماد ظروف عمل إنسانية عقباً أمام التقدم في جميع البلدان الأخرى أكثر من أي وقت مضى.

باء - يوفر الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية والتعاون الثلاثي، أساساً ضرورياً لكل أنشطة منظمة العمل الدولية، وهو يسهم في رسم سياسات واتخاذ قرارات ناجحة في الدول الأعضاء فيها.

جيم - التعاون الفعال في مكان العمل هو أداة تساعد على ضمان أماكن عمل آمنة ومنتجة، بحيث يحترم المفاوضة الجماعية ونتائجها ولا يقوّض دور نقابات العمال.

دال - توفير ظروف عمل آمنة وصحية أمر أساسي لتحقيق العمل اللائق.

ثالثاً

يناشد المؤتمر جميع الدول الأعضاء، مع مراعاة الظروف الوطنية، أن تضافر الجهود، فرادى وجماعياً، على أساس الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي وبدعم من منظمة العمل الدولية، من أجل مواصلة تطوير نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل عن طريق ما يلي:

ألف - تعزيز قدرات جميع الأشخاص كي يستفيدوا من الفرص المتاحة في عالم عمل متغير، من خلال الآتي:

- ١ " تحقيق المساواة بين الجنسين في الفرص والمعاملة، تحقيقاً فعالاً؛
- ٢ " التطبيق الفعلي للحق في التعلم المتواصل والتعليم الجيد للجميع؛
- ٣ " حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة؛
- ٤ " اتخاذ تدابير فعالة لدعم الأشخاص طوال التحولات التي سيواجهونها على مدار حياتهم المهنية.

باء - تقوية مؤسسات العمل من أجل ضمان الحماية المناسبة لجميع العمال والتأكيد من جديد على استمرار جدوى علاقة الاستخدام بوصفها وسيلة لتوفير اليقين والحماية القانونية للعمال والإقرار في الوقت ذاته باتساع نطاق السمة غير المنظمة وضرورة ضمان إجراءات فعالة لتحقيق الانتقال إلى السمة المنظمة. وينبغي أن يتمتع جميع العمال، بالحماية المناسبة تمشياً مع برنامج العمل اللائق، مع مراعاة ما يلي:

- ١ " احترام حقوقهم الأساسية؛
- ٢ " حد أدنى مناسب للأجر، قانوني أو متفاوض فيه؛
- ٣ " حدود قصوى لوقت العمل؛
- ٤ " السلامة والصحة في العمل؛

جيم - النهوض بالنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام وبالعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، من خلال:

- ١ " سياسات اقتصاد كلي يكون هدفها المركزي هو تحقيق هذه الغايات؛
- ٢ " سياسات تجارية وصناعية وقطاعية تنهض بالعمل اللائق وتعزز الإنتاجية؛
- ٣ " الاستثمار في البنية التحتية وفي القطاعات الاستراتيجية من أجل التصدي لمحركات التغيير التحويلي في عالم العمل؛
- ٤ " سياسات وحوافز تنهض بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام واستحداث المنشآت المستدامة وتطويرها والابتكار والانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وتعزز اتساق ممارسات قطاع الأعمال مع أهداف هذا الإعلان؛

“٥” سياسات وتدابير تضمن الحماية المناسبة للخصوصية والبيانات الشخصية وتستجيب للتحديات والفرص المطروحة في عالم العمل وذات الصلة بالتحول الرقمي للعمل، بما في ذلك عمل المنصات.

رابعاً

يعلن المؤتمر:

ألف - أن عملية وضع معايير العمل الدولية وترويجها والتصديق عليها والإشراف عليها إنما تتسم بأهمية أساسية بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية. وأنها تتطلب من المنظمة أن تمتلك مجموعة معايير عمل دولية تكون واضحة ومتينة ومواكبة للعصر، وأن تلمضي قدماً في تعزيز الشفافية. ولا بد لمعايير العمل الدولية من أن تتجاوب كذلك مع الأنماط المتغيرة في عالم العمل وتوفر الحماية للعمال وتراعي احتياجات المنشآت المستدامة وتخضع لإشراف فعال وذو حجية. وتقدم منظمة العمل الدولية المساعدة إلى الدول الأعضاء فيها في عملية التصديق على المعايير وتطبيقها تطبيقاً فعالاً.

باء - أنه ينبغي لكافة الدول الأعضاء أن تسعى إلى التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتطبيقها وأن تنظر دورياً وبالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، في التصديق على معايير أخرى لمنظمة العمل الدولية.

جيم - أنه يقع على عاتق منظمة العمل الدولية أن تقوّي قدرات هيئاتها المكونة الثلاثية من أجل:

“١” تشجيع تطوير منظمات قوية وتمثيلية للشركاء الاجتماعيين؛

“٢” المشاركة في جميع العمليات المعنية، بما في ذلك مع مؤسسات سوق العمل وبرامجه وسياساته، داخل الحدود وخارجها؛

“٣” معالجة جميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، على كافة المستويات، حسب مقتضى الحال، عن طريق آليات قوية ونافذة وشاملة للحوار الاجتماعي،

وانطلاقاً من الاقتناع أن مثل هذا التمثيل والحوار يساهمان في تماسك المجتمعات ككل وأنها مسألتان ذات نفع عام وتتسمان بأهمية حاسمة بالنسبة إلى اقتصاد منتج ومجدي.

دال - أنه لا بد للخدمات التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الدول الأعضاء فيها وإلى شركائها الاجتماعيين، ولا سيما عن طريق التعاون الإنمائي، من أن تكون متماشية مع ولاية المنظمة وأن تستند إلى فهم معمق واهتمام للظروف والاحتياجات والأولويات المتنوعة ومستويات التنمية، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.

هاء - أنه ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تحافظ على أعلى مستوى تملكه من القدرات والخبرات في إدارة الإحصاءات والبحوث والمعارف من أجل زيادة تعزيز جودة مشورتها السياسية القائمة على البيّنات.

واو - أنه لا بد لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى ولايتها الدستورية، من أن تضطلع بدور مهم في النظام متعدد الأطراف، من خلال تقوية تعاونها ووضع ترتيبات مؤسسية مع منظمات أخرى، بغية تعزيز اتساق السياسات سعياً إلى تحقيق نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، والاعتراف بالروابط المتينة والمعقدة والحاسمة القائمة بين السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية.